تدرس هذه المحاضرة **استعمال تعبير « التحقيق » بمفهوم عملية توثيق النص استنادًا إلى مخطوطة أو مخطوطات، مع ضبطه وتزويده بفهارس فنية لتيسيره للنشر.**

أولاً: تعريف التحقيق

استعمل العلماء ــ غير هذا المصطلح ــ مصطلحين آخرين للدلالة على هذه المادة هما « تحقيق النصوص » و« تحقيق المخطوطات ».

ولجلاء هذه الحقيقة فإننا نقف عند مفهوم التحقيق لنخلص إلى تعريف علمي يدل على المصطلحين.

1 . في اللغة:

قال الزمخشري[1]: « حقّ الله الأمر حقًّا: أثبته وأوجبه »، والدليل على ذلك ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[3].

ثم أطلقوا استعماله على أمور أخرى تجاوزت الوظيفة الدينية لها إلى وظائف حياتية، إطلاقاً ترتّب عليه أن تُسند الفاعلية فيه إلى الأشخاص (استعمال مجرد ومزيد)، قال الزمخشري: « حقَّ الأمر بنفسه حقًّا وحُقوقًا... وحقّقت الأمر وأحققته: كنت على يقين منه، وحققت الخبر فأنا أحقه: وقفت على حقيقته »[4].

ويبدو أن ابن منظور كان أكثر دقة ووضوحًا في بيان الوظيفة التي يؤديها الفعل « حقق »، في الدلالة التي يصير عليها الأمر ويثبت عندها دلالة اكتسبت صفتها من عمل الفاعل

---

[1] الزمخشري، الزمخشري أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت 538هـ / 1143م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، 1998، ص203.

[2] سورة القصص: 63.

[3] سورة الزمر: 71.

[4] الزمخشري، المصدر السابق، ج1، ص203.

فيقول: « حقَّ الأمر يَحُقُّهُ حقًّا وأحقَّه، كان منه على يقين...، وحقَّه يحقّه حقًّا وأحقّه أثبته وصار عنده حقًّا لا يشك فيه »[1].

إذن التحقيق في اللغة: العلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين ويعني أيضًا: الإحكام والتصحيح والإثبات والتصديق.

2 . في الاصطلاح:

ليس ثمة كبير خلاف حول معنى التحقيق، حيث يتفق جل المحققين على أنّ مفهوم الكتاب المحقق هو: « تَقديمُ نَصِّهِ تَقديمًا صحيحًا، يَتَوَخَّى المُحَقِّقُ فِيهِ أن يكونَ مُقَارِبًا لِنَصِّ مُؤَلِّفِهِ، وَيَشمَلُ ذلكَ تحقيقَ عُنوانِ الكِتاب، واسمُ مُؤلِّفِهِ ونسبَةُ الكِتابِ إليه تحقيقًا لازمًا مع الاعتناءِ بِضَبطِ ما يحتاجُ إلى ضبطِ كلمات النَّص وترقيمهِ وإثباتِ الاختلافات بين نُسَخِه »[2].

إلا أنّ جواد مصطفى يضع بعض الإضافات، حيث يقول: « إن التحقيق هو الاجتهاد في جعل النصوص مطابقة لحقيقتها في النشر كما وضعها صاحبها ومؤلفها، من حيث الخط واللفظ والمعنى »[3].

بينما تضع إحدى الدراسات[4] تحفظاً إزاء ما قدّمه جواد مصطفى بمطالبة المحقق بأن يُظهر النص على نحو ما وضعه مؤلفه من حيث الخط، فأساليب الخط والإملاء تطرأ عليها تطورات عديدة، فكثير من المؤلفين والنساخ يخففون الهمزات في مثل: « البدائة »، « المسائل »، فيكتبون: « البداية »، « المسايل »، والإبقاء عليها على هذه الشاكلة لا يفيد وقد يوقع في

---

[1] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي (ت 711هـ / 1311م)، **لسان العرب المحيط**، ج3، دار لسان العرب، بيروت، د.ت، ص256.

[2] عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره**، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص134. عبد السلام محمد هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ص42. المنجد صلاح الدين، **قواعد تحقيق المخطوطات**، ط7، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1987، ص15. أحمد مطلوب، **نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللغة والأدب**، مج1، ج1، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1980، ص153، 154.

[3] جواد أمالي مصطفى، **في فن تحقيق النصوص**، مجلة المورد، بغداد، ع1، مج6، 1977، ص117.

[4] عناني محمد زكرياء ورمضان محمد سعيدة، **في مناهج البحث وتحقيق المخطوطات**، ط: 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص189، 190.

اللبس، كذلك فإن النصوص الأندلسية والمغربية عادة ما تأتي فيها الفاء بنقطة واحدة من أسفل، والقاف بنقطة واحدة من أعلى، وهذا يوقع في صعوبات كثيرة بالنسبة للقراءة والطبع.

ثانيًا: مراحل تحقيق النص

1 . اختيار المخطوط:

على المحقق عند اختياره لمخطوط معين يود تحقيقه أن يتنبه إلى عدة أمور:

ـــ أن يتأكد أن للكتاب نسخاً أو نسخة على الأقل مخطوطة متوافرة يسهل الحصول عليها.

ـــ التثبت من أن المخطوط لم يسبق نشره، وإذا كان قد نُشر، فمن الضّروري أن يتفحّص هذه الطبعة أو الطبعات ويتيقّن من أنها طبعات رديئة.

ـــ فحص المراجع المتخصصة[1] والفهارس العامة لدور الكتب والمجموعات الخاصة التي تتوفر عنها معلومات المخطوط، والتي من أهمها:

ثبت الفهارس عند كل من بروكلمان وفؤاد سيزكين / فهارس المكتبة العربية في الخافقين، من وضع يوسف أسعد داغر / فهرس المخطوطات العربية، من وضع كوركيس عواد في مجلدين، وهو أوفى هذه المصادر / فهرس محتويات الشعر والأدب في خزانة تيمور (الملحق بدار الكتب المصرية الآن) / خزانة أحمد زكي باشا، وطلعت باشا (بدار الكتب المصرية).

وأكثرها جدوى في هذا الصدد موسوعة كارل بروكلمان التي ترجمت أجزاء منها بعنوان « تاريخ الأدب العربي »، وظهر الأصل الألماني منه في مجلدين سنة 1898، ثم صدرت له في سنوات 1937 و 1938 و 1942 ثلاث ملاحق، وفي الجزء الثالث منها فهارس شاملة بعناوين المؤلفات وأسماء المؤلفين، والقيمة الأساسية لهذه الموسوعة تتمثل في أن مؤلفها ذكر بإزاء كل شخصية ترجم لها ما لها من مؤلفات، وعرض كل كتاب تواريخ طبعه، كما ذكر المخطوطات المختلفة وأرقامها والمكتبات المحفوظة بها.

---

[1] عصام محمد الشنطي، **أدوات تحقيق النصوص المصادر العامة**، ط2، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص15 ــ 18.

2 . جمع النسخ:

بعد اختيار المخطوط يقوم الباحث بعملية جمع النسخ بزيارة أماكن تواجدها، وإذا لم يستطع فيجب عليه الاطلاع على فهارس المخطوطات ثم يسعى للحصول عليها والاستعانة بذوي الإختصاص، وقد يتطلب الأمر الحصول على موافقة أو تصريح من الجهات المسؤولة لتسهيل الأمر، خاصة في حالة وجود النسخ بمكتبات الدول الأجنبية[1].

3 . دراسة ووصف النسخ:

تقوم هذه المرحلة على وصف النسخ من حيث: عنوان المخطوط، مؤلف المخطوط، ناسخ المخطوط، تاريخ نسخ المخطوط، المقياس، المسطرة، نوع الخط، مكان المخطوط، بداية المخطوط، نهاية المخطوط، بعض الملاحظات (تطبيقي).

4 . تصنيف النسخ:

بعد أن يقوم الباحث بجمع النسخ الخطية ووصفها يتم ترتيبها وفقاً للآتي[2]:

نسخة المؤلف[3] يجب مراعاة ما إذا كانت هذه النسخة التي بخط المؤلف قد تكون مسودة (هي التي تعرف بما يشيع فيها من اضطراب في الكتابة، واختلاط في الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير... إلخ) لم يقم المحقق بتبيضها، وقد تكون مجرد الصورة الأولى للكتاب، ويكون المؤلف قد قام بتنقيحها وتبيضها بعد ذلك، ففي هذه الحالة تعد المسودة بمثابة النسخة الأم، أما إذا كان الكتاب قد تم تبيضه، فإن وجود المبيضة ــ أو نسخ جيدة نقلت عنها ــ يهبط بقيمة المسودة دون عاتبار لأنها بخط المؤلف.

وضرورة معرفة النصوص التي يدونها المؤلف بنفسه، ونعني بها التي يعيد المؤلف النظر فيها، فتأتي نسخة منها ثانية مبيضة فيها تغييرات من تنقيح وزيادة ونقص عن النسخة الأولى التي تكون قد عرفت وتداولت.

---

(1) عبد الله الكمالي، **كتابة البحث وتحقيق المخطوط خطوة خطوة**، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ــ لبنان، 2001، ص94، 95.

(2) عبد السلام محمد هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ص37.

(3) محمد زكرياء عناني وسعيد محمد رمضان، المرجع السابق، ص213 ــ 218.

ثم النسخة المنقولة عنها وعورضت بها، ثم فرعها وفرع فروعها... إلخ، ثم النسخة التي كتبها عالم متقن ضابط، وإذا اجتمعت نسخ مجهولات سلسلة النسب، كان ترتيبها محتاجا إلى صدق المحقق، والمبدأ العام أن تُقدّم النُسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

ولكن نضيف هنا تصنيف برجستراسر[1] الذي يصنِّف مخطوطات الكتاب على الآتي:

ـــ النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

ـــ الواضحة أحسن من غير الواضحة.

ـــ القديمة أحسن من الحديثة.

ـــ النسخ التي قوبلت بغيرها أفضل من التي لم تقابل.

5 . التثبت من إسم المؤلف والكتاب والمحتوى:

أ ـــ مؤلف المخطوط:

تصادف المحقق أحوال في نسبة الكتاب لمؤلفه، فإما أن يكون الكتاب يقيناً لمؤلف معيّن أشارت إليه المصادر وأدلة الكتب، أو أن ينسب إلى أكثر من مؤلف، فتتنازع المصادر، وتتردد في نسبة الكتاب لمصنف معيّن، أو أن يكون مجهول المؤلف، فلا يُظهر المخطوط اسم مصنِّفه، ولا تكون عليه دلالة[2]، ولذلك على المحقق أن يسلك الطرق التالية لمعرفة مؤلف المخطوط:

ـــ معرفة تاريخ النسخ، سواء عن طريق ما هو مثبت على المخطوط، أو من خلال الخط.

ـــ معرفة نوع الحبر والورق المستخدمين في المخطوط، إن تيسّر له معاينة المخطوط ماديًا.

ـــ قراءة المخطوط للوقوف على شواهد وقرائن تساعد المحقق على معرفة المؤلف وعصره.

ب ـــ عنوان المخطوط:

على المحقق أن يثبت عنوان المخطوط كما وضعه مؤلفه، ولا يتصرف في تغيير شيء من ألفاظ العنوان[3]، ذلك أن المخطوطات تتنوع بالنسبة إلى عناوينها ثلاثة فهناك ما يوقف على

---

[1] برجستراسر، **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، مطبوعات مركز تحقيق التراث، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982، ص15.

[2] الطباع إياد خالد، **منهج تحقيق المخطوطات**، ط: 1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص28.

[3] الشريف بن حاتم عارف العوني، **العنوان الصحيح للكتاب: تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وإحكامه، أمثلة للأخطاء فيه**، ط1، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 1419هـ، ص16.

عنوانه الذي وضعه له مؤلفه إما على صفحته الأولى، أو في مقدمتـــه، أو في خاتمتـــه، أو في غضون الكتاب، وكان مضبوطًا كما وضعه مؤلفه[1].

وما لا يوقف على عنوانه، ويرجع ذلك إلى فقدان الورقة الأولى من المخطوط، أو خرق موضع العنوان بفعل الأرضة وأمثالها، أو انطماسه بفعل الرطوبة، أو بتلاعب النساخ، ... إلخ، وما يغير عنوانه إلى عنوان آخر بسبب الجهل بعنوان المخطوط، وربما الخطأ في الاجتهاد لمعرفة الإسم فيوضع العنوان الخطأ ظنًا بأنه العنوان الصحيح[2].

6 . المقابلة:

تجري المقابلة بين النسخ إذا كانت متعددة، فقد تكون متفاوتة في الأهمية والإعتبـــار، وقد تكون غير متفاوتة، ويشير برجستراسر إلى طريقة إعداد المقابلة بقوله: « ويجدر بنـــا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد، لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تـــدعو إلى الغلطـــات، ولـــيكن الأصل الذي اخترناه أساسًا للمقابلة إما صورة شمسية، وإما نسخة من الأصل قوبلت مقابلـــة مضبوطة، والأول أنفع لأن الاستنساخ لا يخلو أن يحدث فيه أغلاط، ونكتب اختلاف النسخ إما على هامش النسخة التي اتخذت أساسًا للمقابلة، وإما على أوراق ودفـــاتر خاصـــة بهـــذا الغرض »[3].

فإذا كانت النسخ متفاوتة في الأهمية والإعتبار، واعتمد الباحث فيها على أهمها وأعلاها قيمة وأصلاً، والبواقي نسخًا ثانوية، فإن طريقة المقابلة تأتي على النحو الآتي:

أ ـــ إعتماد النسخة الأصل هي النص الأساسي للمخطوط.

ب ـــ ترميز النسخة الأصل بحرف « أ » مثلاً، ثم باقي النسخ وفقًا لنظام معين.

جـــ ـــ يكتب الباحث الفروق الموجودة بين النسخة الأصل وباقي النسخ في الهامش مسبوقة بالرمز للنسخ.

د ـــ الفروق بين النسخ تأتي بالزيادة أو النقصان أو التحريف أو التصحيف[4].

---

[1] عبد الهادي الفضلي، **تحقيق التراث**، ط1، مكتبة العلم، جدة، 1982، ص139.

[2] المرجع نفسه، ص140.

[3] برجستراسر، المرجع السابق، ص97.

[4] عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص148 ـــ 151.

7 ـ علامات الترقيم[1]:

اختلف المحققون حول الضبط والترقيم، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست في الأصل؟ أو أن يكون هناك تحكمًا من المحقق في توجيه السياق وتحديد الدلالات؟

والذي جرى عليه العمل في عصرنا هو إجازة هذا الضبط من حيث كان المحقق أولى بتوجيه السياق لدرايته به وطول صحبته له.

وقد أشار المصادر إلى وجود أصل لهذه العلامات في الكتابة العربية، فقد قال ابن الصلاح: « وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة، وممن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحربي وابن جرير الطبري »[2]، وقال القلقشندي: « فالنساخ يجعلون لذلك دائرة تفصل بين الكلامين، وكتّاب الرسائل يجعلون لفواصل بياضًا يكون بين الكلامين من سجع أو فصل كلام، إلاّ أن بياض فصل الكلامين يكون في قدر رأس إبهام، وفصل السجعتين يكون في قدر رأس خنصر »[3].

أ ــ العلامات العامة:

ويراد بها العلامات التي تستعمل في كل كتاب تحقيقًا كان أو تأليفًا وهي:

ــ الفاصلة (،) توضع للفصل بين الجمل التامة المعنى.

ــ الفاصلة المنقوطة (؛) توضع قبل التعليل وذكر الشبب.

ــ النقطة (.) توضع بعد انتهاء الكلام.

ــ الشرطة (ــ) توضع بين العدد ــ رقمًا أو لفظًا ــ والمعدود.

ــ علامة الإستفهام (؟) توضع بعد السؤال.

ــ علامة التعجب (!) توضع بعد التعجب.

ــ النقطتان (:) تستخدمان للشرح والفسر، وبعد القول ومشتقاته... إلخ.

ــ الشولتان («») توضعان لحصر النصوص المنقولة من المصادر والمراجع.

---

[1] عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص115 ــ 117.

[2] الخطيب البغدادي، **المعيد في أدب المفيد**، ص115 ــ 117.

[3] القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ / 1418م): **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، ج2، دار الكتب الخديوية، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915، ص146.

ــ القوسان الكبيرتان تستعملان لحصر الأعلام.

ــ المزهريتان (﴿﴾) تستعملان لحصر الآيات القرآنية.

ب ــ العلامات الخاصة[1]:

ويراد بها العلامات التي تستعمل في تحقيق المخطوطات خاصة، مضافًا إلى العلامات العامة وهي:

ــ الواو بين قوسين (و) لوجه الورقة.

ــ الظاء بين قوسيم (ظ) لظهر الورقة.

ــ المعقوفتان [ ] تستعملان لما يضيفه المحقق تقويمًا للنص، أو للزيادة من نسخ المخطوط.

ــ ــ الدائرة المحلاة التي في جوفها رقم تدل بهيئتها على انتهاء الآية وبرقمها على عدد تلك الآية في السورة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ٣﴾ [سورة الكوثر: 3].

ــ علامة الوقف التام نقطة كبيرة (●)، ومنهم من يجعلها ثلاث نقط على هيئة نقطة الشين (∴)

أو دائرة مطبقة (○)، أو منفرجة (□).

8 . الإختصارات[2]:

استعمل القدماء للتعبير عما ورد في مؤلفاتهم، فعلى الباحث الإلمام بها وهي وفق الجدول الآتي:

ــ إلخ / إلى آخره.

ــ ح / حينئذ.

ــ فلانم / فلا نسلم.

ــ اهـ / انتهى.

ــ هف / هذا خلف.

---

[1] عبد المجيد دياب، المرجع السابق، ص263 ــ 279.

[2] عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص117 ــ 119.

ـــ مم / ممنوع.

ـــ تعـــ / تعالى.

ـــ صلعم / صلى الله عليه وسلم.

ـــ ع / عليه السلام.

ـــ رض / رضي الله عنه.

ـــ رح / رحمه الله.

ـــ ثنا / حدثنا.

ـــ قثنا / قال حدثنا.

ـــ أنا / أخبرنا.

ـــ أنبا / أنبأنا.

ـــ مج / مجلد.

ـــ ص / أصل.

ـــ المص / المصنف.

ـــ س / سطر.

ـــ خ ل / نسخو بدل.